

التي ينفذها ما هو مشهور في كتاب الوصية المذكور في المورث بل ان الثابت بمضمونه مجمل اكثر من العذر والذم
 وتضمن ذلك واستيفاءه من عهده وعنده وفي ذمته وفي المورث من ذلك في المورث كما وسبق من الاقوال المعتبرة
 ذكرها المعلق جعله المقام مرعايا في حالة من اكلت ما يجب مراعاة من استهلاك لفظ يحتاج اليه او
 تركه عند عدم حاجته اليه واليخفى ذلك على كذا في المعاني ككتابة الوفاق وتكليف الوفاق في قول
 عمدة المتكلم له على ان من ولي ما عدا ان يعين وكذا فلان عبده فلا انكار في عليه حكم الرق والدية
 الرضا لا يرد في قول عمدة المتكلم على فله البعق او المرامة من ولها ان كان على جردان مملوكه لا يحال
 او يجزأ وتكليفه شرعا قبله منه قول **الوصية** اذن السيد لعبه في التجارة وهو العهد المادون السيد
 عليه فلان ان السيد له عبده فلان المحتفى بحسن المسلم الذي ارضى بالمال المعروف له بالرق والعرفه
 ما يسلطه كذا او لا ومن عروضا في المزارعة ان الثمن المثلان الاوان والاصناف والصفوف واخرها كذا
 ما يصح له كذا او لا وان له ان يشترى بالمال المعسر اعماله شيئا فبقضا حاشا ويصرفها ويضربها الى
 عروضا في التجارة المفكورة وان يبيع ذلك جميعه بالنسيئة الى اجل كذا في اقساط كذا وان يستقره انان
 ذلك من بيعه او ان يخلو بها او يرجعها وان يبيعها من يبيع عليه استخراج ما في ذمته من ذلك
 عند حلول الفتره لكونها في النسيئة والحكام وخلافها يهمل ولا امر الاسلام ولو اهرم وان يجلس
 الراد او يطلعه اذا اراد بملارها اذا احب وصالحه من يركضه من العزم على ناره انكار وان
 يفتقر الى الصلح ويبرهن العقد المكتفي وان يأخذ بأمره من الدين والرهن والتقليد وان يبيعها
 ويبيع ما يعتد عليه ويما عدا ما يعتد به وان يصرف ما لا يبرهنه من المون والكلاف واجرة اكله
 وان يخرجه من الرضا الشرعية وان يصرف ما جرت العاكن يصرفه بين الفخار وان يمتنع
 بالمال المستخرج في انما يجرى الى الدار والمصرف والبلد النسيئة او المصنعة او السوكية
 او النوبة او غيرها ذلك وما عداه الى حيث شاء من البلاد المذكورة شرعا وعرضا او يجرى على ما عدا
 ويبعده بالنسيئة ايضا دون العقد الواجب في نسيئة وفيه ما قبله او يرد من حيث ما عدا
 من ذلك فاشا سكتا ربا او ليا ربا او سلبا او غير ذلك مما يجلس تلك البلاد الواجب للبلاد النسيئة
 ويبعده ايضا بالنسيئة دون العقد وفيه ذلك كذا مرة بعد اخرى ويرد من به حاله
 فوجد حال المشرط والترقب المشروح بالماله اذا ناسر عايله ذلك منه في الاشرع عايله
وصورة التولية اذا اذن من الحج من معصوم عاجز عن الحج بنفسه وكذا فلان في اذوا من
 الحج من معصوم عاجز عن الحج بنفسه ان حج عنه حجة الاسلام فيرضها او ستمها او اجابها مستورا
 او قاربا او معصوما لونه لونه ورجوعه في الركب والوجه اذا فرض الحج بنفسه من مدينة كذا الى
 المشرفة ثم الى عرفات ثم الى بيئ ثم الى مكة المشرفة ثم الى المدينة المشرفة المنوية على مكة
 افضل الصلاة والسلام ثم الى الفاهة الحروسه او غيرها حجة الركب المشرفة الموضوعة في
 تاريخه وان يفعل جميع ما يحتاج الى فعله ما يجب على الموطأ المذكور ان الحج بنفسه من العرفه في
 السنن والمسحبات على الاصح الشريعة وباقى الحج مشهورا على العاكة وتكليفه شرعا
 قبله منه قول لا شرعا واذن الموطأ المذكور له المذكور ان يوطأ عنه من يوم وقامه عند عدم الفتن

من العا

من الفعل او بعضه مرض او عارض شرعي اذ ناسر عايله جعله على ذلك او العدة ودم ذلك اليه
 نفسه منه فمقتضى اشرعها ويجوز **صورة** التولية في اكل الظاهر والباطن وقولان ذلك
 في مصرف ركاة ماله المالك من الذهب والفضة فان كان شائعا ذكره الاصلان المستحسنين لهما على وجه
 الشائعي وان كان غير ذلك فمقتضى الاصلان الثمانية او على الوجوه من اعلا ما ذكره عمدة الشافعية
 وكذلك في ركاة العطر وركاة الاموال الظاهرة وهي الماشي وكوب فيعين له اللسان من الماشي
 والوسق من الحبوب والتمار وكذا شرعا اقامه في ذلك ما يقضه من ركة من ركة وقوله وسلم
 اليه القدر الواجب في ماله وهو كذا وكذا فقبضه منه فمقتضى اشرعها وصار من به لم يرد عنه بها
 وكذا في مال غيره ذلك كله بقوله وطأته وخشيته وموافقتها في نسيئة وعلاجه في ذلك
 منه قول لا شرعا ويجوز التولية في الوجوه في ذمته من الركاة على نسيئة **صورة** التولية في
 ذمته الصابا وقدرتها والاذن للموكل في اكل بعضها وكذا فلان ان يبيعها بجاهه عنده وعن من يرد
 القصد فهو عشرين مائة خمسة وعشرون مائة شاة من العرفه الفان الشتر وان يرد
 او غيره كل من سأل من العيوب المانعة من ادخال اوصاف النسيئة بها شرعا اذن له ان يفرق
 العرفه المقتضى والساكن من رامة سيد المسكين محمد صلى الله عليه وسلم وان ياكل من الفخار اذ ناسر عايله
 قبله منه قول لا شرعا ويجوز **توكيل** وكذا فلان ان يرد الى فلان يفتقر او ان يبيع
 من ماله الى من اراد يبيع كذا وكذا اسلم اشرعها فمقتضى اشرعها وكذا فلان ان يرد الى فلان يفتقر او ان يبيع
 والمدروعات الخاوية على عقد السلم شرعا في ذمته واحدة او ذمات حسبما اورد الموطأ وكذا
 او يفسط او يوجله وقد يرأس مال السلم في مجلس العقد الواقع بينا على اتفاقا من ذلك على السلم
 اليه يقوم باسلم اليه فيه محم الا الى المبلد الفلاني وتكليفه شرعا قبله ذلك منه قول لا شرعا
 ويجوز **توكيل الدين** على ان يهن له رهنا على ذمته او على ما يربط في ذمته من الدين
 او ان يهن له رهنا من شخص ذمته في دين لوطر وكذا فلان يهن ما هو جار في يده وملكه
 ويصرفه وهو كذا وكذا على ما هو مستقر في ذمته من الدين شرعا رهنا شرعا واستله المدين
 المذكور على ذلك تسلم اشرعها ركة الشرعية ويسلمه لموكله المذكور تسلم اشرعها على
 الوجه الشرعي وتكليفه شرعا قبله منه قول لا شرعا ويجوز **توكيل في بيع الدين**
 عند حلول الدين ودفعه بوفيق واحسن ما يكتفي في ذلك مسطور الدين بعد استيفاء اذ الفتن
 في قوله **بيع** يد تمام ذلك ولو روى مشرطا وكذا فلان الراهن المسمى له له فلا ياتي مع الرهن المذكور
 عند حلوله ويعد من المثل وما قاره من رعب في ابتاعه وفي فتن الرهن ويسلم الرهن ويقام به
 المشتري ان كان هو الراهن بالقرن الواقع عليه عقد البيع الى نظير من الدين المعبر به في الحيا
 والاشراك الا رسم المبتا وتكليفه شرعا قبله ذلك منه قول لا شرعا ويجوز **توكيل في البيعة**
 بكل فلان فلا يمان يبيع فلا يمانها ورجوعه مالك الموكل المذكور وجبا عنه ويحت به وذلك
 جميع كذا وكذا وان يسلم الله البيعة المذكورة وتكليفه شرعا قبله ذلك منه قول لا شرعا
 ويجوز **صورة** التولية في طلاق الزوجة عليه كذا العا الصداق او على من في ذمته او كذا

دات